

## غوغل آخر ضحايا سطوة أردوغان

دولاً في سبتمبر العام الماضي، بدعى انتهاكها قانون المنافسة عبر مبيعاتها لبرمجيات الهواتف المحمولة. وقد أعطيت الشركة مهلة ستة أشهر لإدخال تغييرات تسمح بعودة المنافسة، لكن يبدو أنها لم تمتثل للقرار.

وفي السابع من نوفمبر الماضي، قضت هيئة المنافسة بأن التغييرات التي أدخلتها الشركة الأمريكية العملاقة على عقودها مع شركائها التجاريين لم تحقق طلبات الهيئة، إذ ما زالت لا تسمح بتغيير محرك البحث الافتراضي.

وقالت الهيئة إنها فرضت غرامة على غوغل تبلغ 0.05 بالمئة من إيراداتها اليومية على خلفية الانتهاك وإنها ستظل قائمة حتى الوفاء بجميع الطلبات. وأعطيت غوغل مهلة 60 يوماً للتعليق في الحكم.

وكانت الهيئة قد طالبت غوغل بتغيير جميع اتفاقاتها لتوزيع البرمجيات للسماح للمستهلكين باختيار محركات بحث أخرى على نظامها أندرويد. وكان التحقيق يطلب من المنافس الروسي ياندكس.

ولا تزال غوغل موضع تحقيقين تجريهما العديد من الجهات التنظيمية في عدة دول على خلفية سوء استعمال قوة السوق، أولهما يطال منصتها الإعلانية أديسنس والثاني نظام أندرويد. وتعتبر غوغل محرك البحث الأكثر استخداماً في العالم، إذ تبلغ حصتها في السوق أكثر من 90 بالمئة، وكذلك

متصفحها كروم بأكثر من 60 بالمئة. وبدأت الهيئة التركية أول تحقيق مع غوغل في مارس 2017 لتحديد ما إذا كانت الشركة قد انتهكت قانون المنافسة، قبل إعلان الغرامة في سبتمبر 2018 وإجراء تحقيق أوسع في مارس الماضي.

وجدت شركة غوغل، أشهر شركة لخدمات الإنترنت في العالم، نفسها في موقف دفاعي بعد أن فرضت السلطات التركية غرامة عليها بسبب مزاعم تتعلق بالإخلال في المنافسة في السوق المحلية، الأمر الذي يراه خبراء استمراراً للنهج سطوة الرئيس رجب طيب أردوغان في التصدي لشركات التكنولوجيا الأمريكية.

وتشمل الخطوة متجر غوغل بلاي وجيميل ويوتيوب وتطبيقات غوغل الأخرى. ووفقاً لذلك، قالت غوغل إنها ستعلق أيضاً تحديثات نظام التشغيل. وتأتي الخطوة بعد أن قضت هيئة المنافسة التركية بأن تغييرات أدخلتها غوغل على عقودها غير مقبولة.

### غوغل ستعلق خدماتها للهواتف الذكية العاملة بنظام أندرويد في تركيا رداً على تغريمها بنحو 17 مليون دولار

ويشير محللون إلى أن تغريم الشركة الأمريكية يأتي في سياق التضييق الذي يمارسه الرئيس رجب طيب أردوغان على شركات التكنولوجيا الأمريكية وإقامتها في صراعاتها مع الولايات المتحدة على خلفية العديد من الملفات الإقليمية والدولية.

وسبق أن قام أردوغان في عام 2014 بحظر كل من موقعي فيسبوك وتويتر للتواصل الاجتماعي بهدف التغطية على فضائح الفساد، التي انتشرت في ذلك الوقت بالتزامن مع الانتخابات البلدية. وكانت هيئة المنافسة قد غرمت غوغل بنحو 93 مليون ليرة (17.4 مليون

إسطنبول - اضطرت شركة خدمات الإنترنت الأمريكية العملاقة غوغل لعكس الهجوم على تركيا بعد أن قررت تغريمها بملايين الدولارات بسبب عدم امتثالها لقواعد المنافسة في البلاد.

وأعلنت غوغل الاثنين عن تعليق خدماتها للهواتف الذكية الجديدة العاملة بنظام التشغيل أندرويد في تركيا ما لم تتراجع أنقرة عن قرارها بتغريم الشركة لمخالفتها قانون المنافسة.

ورغم أن القرار لن يؤثر على المستخدمين الحاليين أو الهواتف الحالية الموجودة بالفعل في السوق التركية، إلا أن الخطوة ستؤدي إلى تعليق خدمات غوغل بالنسبة لأجهزة أندرويد التي لم يتم إصدارها بعد.

وأخبرت غوغل شركاء الأعمال الأتراك ومصنعي الهواتف وشركات الاتصالات التي تباع الهواتف الذكية أنها لن تمنح تراخيص لهواتف أندرويد المقرر إطلاقها في السوق التركية لاستخدام خدماتها.

وقالت في بيان "نخطربنا شركائنا التجاريين باننا لن نكون قادرين على العمل معهم على هواتف أندرويد جديدة من المقرر إطلاقها للسوق التركية".

وأضافت "سيكون بمقدور المستهلكين شراء أجهزة من الطرز الموجودة حالياً وسيستطيعون استخدام أجهزتهم وتطبيقاتهم بشكل طبيعي.. لن نتأثر خدمات غوغل الأخرى"، مضيفة أنها تعمل مع هيئة المنافسة على حل المشكلة.

## الجزائر تستنجد بالبنوك لتصحيح الاختلال الاقتصادي

### انقسام في شأن قدرة القطاع المصرفي على تمويل المشاريع



قطاع لا يزال بعيداً عن دوره الرئيسي

لأسباب متعددة من أهمها تقديم أسعار صرف أفضل من السوق الرسمية وعدم تعاملها بنظام الفوائد، تستحوذ على نحو 40 بالمئة من إجمالي الأموال في السوق.

وقدر وزير الاستشراف الجزائري السابق، بشير مصيطفي قيمة السوق الموازية بقرابة 40 مليار دولار. واعتبر في تصريحات سابقة أن هذا الرقم يناهس حجم الأموال المتداولة عبر القنوات الرسمية في البنوك، التي تصل إلى 66 مليار دولار.

وقال إن "دخول تلك الأموال الهائلة إلى البنوك والقنوات الرسمية يمكن أن يعزز الاستثمار".

ويبرر البعض تداول السيولة النقدية خارج القنوات الرسمية بوجود فوائد ربوية، وهي بذلك عائق أمام جلب هذه الكتلة المالية نحو البنوك، وكذلك أمام خروجها كقروض.

ولدى وزارة المالية قناعة بأن تحسين وتطوير الوسيط البنكي ينبغي أن يرتكز بالضرورة على عصنة الأنظمة المعلوماتية للبنوك وأن تتجه سريعاً نحو الرقمنة.

وقال لوكال إن "رقمنة القطاع المصرفي رافد قوي يساعد على إدماج مالي أوسع من حيث جمع الادخار ومن حيث تسهيل الحصول على القروض".

وأبرز الوزير، في السياق ذاته، الأهمية القصوى التي يكتسبها "التأهيل الدائم للموارد البشرية للبنوك للتمكن من الشروع في الإصلاح المالي بقدرات كافية أمام التحديات العديدة".

وكانت الجزائر قد أطلقت في ديسمبر الماضي منتجات للصرافة الإسلامية دون فوائد عبر البنوك الحكومية وذلك للمرة الأولى، في خطوة تهدف إلى استقطاب أموال ضخمة متداولة في السوق الموازية.

وفي السابق، اقتصر الصيرفة الإسلامية في البنوك المعتمدة في الجزائر على بنوك خليجية بالدرجة الأولى، على غرار فرع الجزائر لمجموعة البركة البحرية وفرع بنك الخليج الجزائري الكويتي، وبنك السلام الإماراتي.

دخلت الجزائر معركة شاقة لتطوير النظام المصرفي المكبل بالبيروقراطية والمعايير القديمة مقارنة بمنافسيه في دول الجوار مثل المغرب وتونس، في محاولة لتنظيم حركة الأموال والنقد الأجنبي وتوسيع دوره في النشاطات الاستثمارية وتنمية الاقتصاد المحلي.

الجزائر - أحرقت السلطات الجزائرية أخيراً أن تطوير القطاع المصرفي بات ضرورة ملحة في أي جهد للنهوض بالاقتصاد وتنويع مصادر الدخل بعيداً عن الإدمان على عوائد النفط المتراجحة.

ويأتي هذا التوجه مع انتخاب عبدالمجيد تبون رئيساً للبلاد وفي ظل أزمة اقتصادية حادة تمر بها البلاد جراء تراجع عائداتها النفطية، التي تشكل أكثر من 90 بالمئة من إجمالي إيراداتها، نظراً لاستمرار تدهور أسعار النفط منذ منتصف 2014.

وأقر وزير المالية محمد لوكال في حكومة تصريف الأعمال برئاسة نور الدين بدوي في تصريحات أدلى بها هذا الأسبوع بأن "إحدى نقاط ضعف نظامنا البنكي تكمن في جمع الموارد".

وعلى اعتبار أن البنوك لها دور محوري في تحقيق أهداف التنمية بما لديها من قدرات على تعبئة الموارد واستخدامها بشكل أمثل فإن القطاع المصرفي الجزائري شكل طيلة سنوات حاجزاً أمام نمو الشركات وتوفير التمويلات للمشروعات.

وأكد لوكال خلال تنصيب الرئيس المدير العام الجديد للبنك الوطني الجزائري، فراححة ميلود الأسبوع الماضي، أن "البنوك مدعوة إلى لعب دور هام في التمويل السليم والمستدام للاقتصاد الوطني".

ونسبت وكالة الأنباء الجزائرية الرسمية للوزير قوله إن "البنوك دور حاسم في التمويل السليم والمستدام للاقتصاد، لاسيما في ظرف يتميز بصعوبات مالية".

وأضاف أن هناك "ضرورة الإشراف الصارم للنظام البنكي والمالي في هذا المسعى بفضل قدرته على تحسين الخدمات وتبنيها سياسة أنشطة تتمثل في تقديم عروض ميسرة، لاسيما اتباعه

ويرى لوكال أن البنوك أضحت مدعوة لتحسين قدراتها في مجال مراقبة واستحداث وتطوير المؤسسات، لاسيما المؤسسات المتوسطة والصغيرة المنتجة. كما دعاها للمساهمة، من خلال تمويلات متعددة الأشكال، في نمو الاقتصاد الوطني وتنويعه.

وتراهن السلطات على البنوك لتطوير جاذبيتها التجارية في مجال جمع الموارد خاصة الأموال خارج النطاق الرسمي عبر عرض خدمات أوسع خاصة تلك المرتبطة بالمالية التشاركية التي من شأنها السماح بتوسيع شرائح زبائن البنوك.

ويقول اقتصاديون إن السوق السوداء التي يلجأ إليها المتعاملون

للسياسة أكثر جاذبية في ما يخص نسب الإيداع".

وتكافح السلطات لهذمة الاحتجاجات المتفاقمة، التي يرجع محللون أسبابها العميقة إلى تسري الأوضاع الاقتصادية وتبديد الحكومة لثروات البلاد الكبيرة نتيجة البيروقراطية والفساد.

وهناك خطط لإصلاح البنوك الحكومية على وجه التحديد، إذ قررت الحكومة مؤخراً إعادة هيكلتها وفق محور استراتيجي تقوده مبادئ الاستقلالية والنجاعة وتحسين الكفاءة.

وتعمل في الجزائر 29 مؤسسة مصرفية، منها 7 بنوك حكومية، وأكثر من 20 مصرفاً اجنبياً من دول الخليج على وجه الخصوص، وأخرى فرنسية وواحدة بريطانية.



محمد لوكال  
البنوك مطالبة بلعب دور في التمويل المستدام للاقتصاد

## ألمانيا تبحث عن العمالة الماهرة من خارج أوروبا

دون تضييع الوقت ما من شأنه تفادي تعطيل سير العمل.

وقال وزير العمل هوبرتوس هيل في تصريحات لإذاعة محلية إن "اجتماعاً تمت مناقشته مؤخراً للحديث عن البلدان التي ترغب ألمانيا في التركيز عليها، وكيفية قطع العوائق البيروقراطية".

وتعيق البيروقراطية آليات الحصول على التأشيرة للسفر نحو برلين حيث تخضع لضوابط صارمة مما جعلها تعيق عملية إتمام مطالب الهجرة للعمالة الماهرة.



هوبرتوس هيل  
سنتلن عن الدول التي سنركز عليها وسنقطع العوائق البيروقراطية

وتشير التوقعات إلى زيادة عدد الأشخاص الذين سيقاعدون خلال الأعوام القادمة حيث سيكون أكثر من عدد الذين سيدخلون حديثاً إلى سوق العمل وهو ما من شأنه أن يعيق الهوة في الموارد البشرية.

وذكرت غرفة التجارة والصناعة أنه نظراً للاختلافات بين أشكال التدريب المهني ولاسيما في الدول غير التابعة للاتحاد الأوروبي وبين نظام التدريب المهني الألماني المزوج، فستكون هناك حاجة للتأهيل خلال الهجرة المستقبلية، في إطار الفرص الجديدة التي يوفرها قانون هجرة العمالة المتخصصة.

دفع نقص اليد العاملة واتساع شريحة طبقة الشيوخ في المجتمع الألماني الحكومة إلى التفكير في تغيير استراتيجياتها لدعم سوق العمل عبر استقدام العمالة الماهرة والمتخصصة من خارج الاتحاد الأوروبي، وقد تكون الدول العربية التي تعاني من أزمات هدفا لهذه الخطوة.

برلين - كشفت الحكومة الألمانية الاثنين أنها ستتخذ نهجاً جديداً للتعامل مع أزمة نقص الموارد البشرية والبحث عن السبل الكفيلة بجلب المهارات الخارجية لسد نقص اليد العاملة وخاصة في الشركات.

وفي أول تحرك لتطبيق الاستراتيجية الجديدة، التقت المستشار الألمانية أنجيلا ميركل بكارل المسؤول في قطاع الأعمال والنقابات لمناقشة تنفيذ الخطوة بشكل عملي.

ويأتي ذلك اللقاء بالتزامن مع نشر بيانات استطلاع حديث أظهر أن نقص العمالة المتخصصة يظل الخطر الأكبر بالنسبة للشركات الألمانية على الرغم من أن هناك أيضاً بالتوازي ضعفاً في الاقتصاد.

وجاء في استطلاع غرفة التجارة والصناعة الألمانية أن 56 بالمئة من الشركات التي شملها الاستطلاع، ذكرت أن نقص العمالة الكفوءة يعد الخطر الأكبر بالنسبة لأعمالها التجارية.

وذكرت وكالة الأنباء الألمانية أنه بحسب نتائج الاستطلاع الذي شمل نحو 11 ألف شركة، فإن قطاع البناء والتشييد أكبر أوجه القصور في العمالة.

وذكرت أن ثلث الشركات عينت بالفعل خلال الأعوام الماضية عمالة متخصصة أجنبية من الاتحاد الأوروبي وكذلك من خارج الاتحاد.

ومن المقرر دخول تشريع جديد حيز التنفيذ مطلع مارس المقبل، لتسهيل الحصول على تأشيرات للعمل والبحث عن وظائف في ألمانيا على غير مواطني الاتحاد الأوروبي.

وستوسع ألمانيا نطاق الترتيبات المطبقة حالياً على خريجي الجامعات لتشمل المهاجرين من ذوي المؤهلات المهنية ولهم معرفة باللغة الألمانية.

وتشهد وتيرة الهجرة العربية نحو أوروبا حركية قصوى حيث تستقبل وكالات التعاون سنويا الآلاف من مطالب الهجرة لأصحاب الشهادات العليا. وقال إريك شويتزر، رئيس رابطة غرف التجارة والصناعة الألمانية،



محاولات لسد الفجوة في الموارد البشرية